11 December 2014
Arabic

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٢٤ من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد بورغ تسيين تام (سنغافورة)

١ - قررت الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بناء على توصية المكتب، أن تدرج في جدول أعمال دورتها التاسعة والستين البند المعنون:

”الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية:

”(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

”(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب“

وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ - وأجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن هذا البند في جلستها ٢٦ و ٢٧، المعقودتين في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ويرد سرد للمناقشة التي أجرتها اللجنة بشأن هذا البند في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/69/SR.26 و 27). ويُلفت الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها الثانية إلى السادسة، المعقودة من ٧ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/69/SR.2-6). ويرد في إضافتي هذا التقرير سرد

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ثلاثة أجزاء تحت الرمز A/69/473 و Add.1 و 2.



للمناقشات اللاحقة التي أجرتها اللجنة بشأن هذا البند.

٣ - وكان معروضا على اللجنة من أجل النظر في البند الوثائق التالية:

البند ٢٤

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة من البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام (A/69/215)

البند ٢٤ (أ)

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/69/63-E/2014/10)

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن عملية اختيار المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وتعيينهم، بما في ذلك تهيئتهم وتدريبهم وتقديم الدعم لأعمالهم (A/69/125)

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التعليقات على تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن عملية اختيار المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وتعيينهم، بما في ذلك تهيئتهم وتدريبهم وتقديم الدعم لأعمالهم (A/69/125/Add.1)

رسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة من الممثل الدائم لبنين لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام يحيل بها الإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري بشأن الشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، المعقود في كوتونو، بنين، من ٢٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤ (A/69/392)

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة من الممثل الدائم لبنين لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام يحيل بها الإعلان الوزاري الذي اعتمده وزراء أقل البلدان نمواً في اجتماعهم السنوي المعقود في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (A/C.2/69/2)

البند ٢٤ (ب)

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير الأمين العام عن حالة التعاون بين بلدان الجنوب (A/69/153)

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/69/39)

رسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة من الممثل الدائم لبنين لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام يحيل بها الإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري بشأن الشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، المعقود في كوتونو، بنن، من ٢٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤ (A/69/392)

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة من الممثل الدائم لبنين لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام يحيل بها الإعلان الوزاري الذي اعتمده وزراء أقل البلدان نمواً في اجتماعهم السنوي المعقود في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (A/C.2/69/2)

٤ - وفي الجلسة ٢٦، المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ببيانات استهلالية مبعوث الأمين العام المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (في إطار البند الفرعي (ب))؛ والمستشار الأقدم لتنسيق سياسات إدارة المعلومات بأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة (في إطار البند الفرعي (أ))؛ ومفتش وحدة التفتيش المشتركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة (في إطار البند الفرعي (أ))؛ وممثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (في إطار البند الفرعي (أ)) (انظر A/C.2/69/SR.26).

ثانياً - النظر في مشروع القرار A/C.2/69/L.35

٥ - في الجلسة ٣٠، المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، عرض ممثل فيجي، باسم بابوا غينيا الجديدة وساموا وفانواتو والفلبين وفيجي والمكسيك، مشروع قرار بعنوان "بناء القدرة على تقييم الأنشطة الإنمائية على الصعيد القطري" (A/C.2/69/L.35).

٦ - وفي الجلسة ٣٢، المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٧ - وفي الجلسة نفسها، أدخل ممثل فيجي تصويبا شفويا على مشروع القرار وأعلن أن إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بولندا، تركمانستان، تونغغا، جزر سليمان، الجمهورية التشيكية، جورجيا، الدانمرك، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، قبرص، غانا،

الكامبيون، كرواتيا، كيريباتي، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، واليونان، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وانضمت لاحقا أوكرانيا وصربيا وغينيا وفرنسا وليبيريا أيضا إلى مقدمي مشروع القرار.

٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار [A/C.2/69/L.35](#) بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ٩).

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٩ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

بناء القدرة على تقييم الأنشطة الإنمائية على الصعيد القطري

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٥٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٨/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٩/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢٢٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢،

وإذ تكرر التأكيد على أهمية بناء القدرة الوطنية من أجل تقييم الأنشطة الإنمائية،

وإذ تؤكد من جديد أن كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يمكن أن تواصل تعزيز القدرات الوطنية على تقييم الأنشطة الإنمائية، بناء على طلب، ووفقاً لمبدأ الملكية الوطنية للسياسات والأولويات الوطنية التي تحددها الدول الأعضاء،

وإذ تدرك أن فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، والجهات الفاعلة ذات الصلة قد حددت سنة ٢٠١٥ سنة دولية للتقييم، وأنها يحتمل أن تسهم في دعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في بناء قدراتها على تقييم الأنشطة الإنمائية،

١ - تلاحظ أن التعاون الدولي في مجال بناء القدرة الوطنية على التقييم على الصعيد القطري ينبغي أن تكون طوعية وأن تتم بناء على طلب الدول الأعضاء؛

٢ - تدعو كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، إلى أن تدعم، بناء على طلب، الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التقييم، وفقاً لسياساتها وأولوياتها الوطنية؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مستكملة، في عام ٢٠١٦، عن التقدم المحرز في بناء القدرة على التقييم، بالاستناد إلى جملة أمور منها، المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة للتقييم، وكذلك وحدة التفتيش المشتركة، على أن ينظر فيها خلال الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في عام ٢٠١٦.